



## الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

الاستخدام الفعال للإحصاء في صنع السياسات  
(تجربة فلسطين)

ورقة مقدمة الى

ورشة العمل الاقليمية بشأن الاستخدام الفعال للإحصاءات في السياسات

بيروت، 9-11 تموز/ يوليو 2012

حزيران/يونيو، 2012

## قائمة المحتويات

الرقم	المحتوى	رقم الصفحة
1.	مقدمة	3
2.	استخدام المعلومات الإحصائية	4
3.	الاستخدام الفعال للإحصاءات في السياسات	5
1.3	موضوع الممارسة	5
2.3	النتائج التي تحققت	6
3.3	تفاصيل التجربة أو الممارسة	6
4.3	عوامل النجاح	7
5.3	التحديات والحلول	7
6.3	التوصيات التي يمكن توجيهها للآخرين	7
7.3	الخطط المستقبلية والاستدامة	8
8.3	التغذية الراجعة من المستفيدين	8
9.3	المستندات والوثائق الداعمة	8

## 1. مقدمة

يعتمد الجهاز منذ نشأته عام 1993 في تنفيذ برنامجه الإحصائي على اعداد الخطط السنوية والاستراتيجيات الشاملة، فقد تم إعداد أول خطة إحصائية شاملة عام 1995 للفترة 1995-2000، كما تم إعداد الخطة الشاملة الثانية في عام 2000 لتغطي الفترة 2001-2010.

في العام 2007 بدأ الجهاز بإجراء مراجعة للخطة الشاملة 2001-2010 من أجل إعداد الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات الرسمية للفترة 2009-2013 والتأكيد على أن النظام الإحصائي الوطني لا يشمل الجهاز فقط، وإنما يشمل جميع مكونات النظام الإحصائي الرسمي من مستخدمين ومنتجين للبيانات الإحصائية، وقد تم تطوير هذه الاستراتيجية بالتشاور والتنسيق مع مستخدمي البيانات في القطاع العام والخاص ومؤسسات البحث العلمي والجامعات.

وانسجاماً مع رسالة الجهاز التي تنص على "إنتاج ونشر الإحصاءات الرسمية المتسقة، الموضوعية، ذات الجودة العالية وفي الوقت المناسب، لتلبية الحاجات الحالية والمستقبلية للمستخدمين على المستوى الوطني والدولي في إطار من الشفافية وبطريقة مناسبة بالاعتماد على أفضل الممارسات الإحصائية" فقد ركزت الاستراتيجية على تحسين نشر الإحصاءات الرسمية وجدواها من خلال تحديث آليات تقديم خدمة البيانات الإحصائية للحكومة والقطاع الخاص والمجتمع الأكاديمي والبحثي، ووسائل الإعلام والجمهور بوجه عام من خلال تسهيل حصول الجمهور على البيانات الإحصائية من خلال تبسيط إجراءات توفير البيانات، كما أكدت الاستراتيجية على تطوير استخدام مصادر بيانات السجلات الإدارية وتحسين جودتها بما يشمل تنسيق المفاهيم والتصنيفات والمنهجيات الإحصائية وفقاً للمعايير الدولية.

وفي هذا السياق فقد ركزت الاستراتيجية على تنفيذ مجموعة من الأنشطة ذات العلاقة المباشرة في تطوير استخدام البيانات الإحصائية في صنع السياسات واتخاذ القرارات من خلال تنفيذ مسوح حول رضى المستخدمين بهدف تقييم الخدمات المقدمة للمستخدمين كما هدف إلى تطوير الخدمات المقدمة لهم، بالإضافة إلى تطوير أدوات لقياس أثر استخدام البيانات الإحصائية في صنع السياسات واتخاذ القرارات في جميع القطاعات العاملة في الأراضي الفلسطينية، حيث تم استخدامها هذه الأدوات في مسوح تم تنفيذها للقطاعين الحكومي والقطاع الخاص.

لقد اعتمد الجهاز خطة استراتيجيه لتطوير مخرجاته الإحصائية وخدماته لتلبي مختلف شرائح المستخدمين ، وقام بتنفيذ مسح رضى المستخدمين بدءاً من العام 2005 وأعيد تنفيذ المسح في عامي 2008 و 2011 وهدفت هذه المسوح الى توفير بيانات حول مدى اعتماد المؤسسات المختلفة الحكومية وغير الحكومية على بيانات الج هاز في التخطيط واتخاذ القرارات، وقد أظهرت النتائج أن أغراض استخدام بيانات الجهاز تركزت في مجالات الأبحاث والدراسات ولإغراض التخطيط و اتخاذ القرارات بالإضافة الى استخدام البيانات لأغراض الرقابة والمتابعة

## 2. استخدام المعلومات الإحصائية في التخطيط واتخاذ القرارات وصنع السياسات

قام الجهاز بتنفيذ مسح خلال العام 2010 لقياس اثر استخدام الاحصاء في القطاع العام ويتم تنفيذ هذا المسح بصورة دورية كل سنتين، كما بدأ الجهاز عام 2012 بتنفيذ مسح مماثل لقياس اثر استخدام الاحصاء في القطاع الخاص وتهدف هذه المسوح الى توحيد المفاهيم والمؤشرات الإحصائية مع مصادر البيانات وتفعيل وتعزيز العلاقة مع مصادر البيانات بالإضافة الى تطوير قدرات المستخدمين عن طريق تحديد احتياجاتهم التدريبية لضمان استخدام البيانات في التخطيط التنموي والتخطيط الاستراتيجي، وقد شملت المؤشرات استخدام البيانات الإحصائية بشكل عام، نوع الاستخدام، مجال الاستخدام، القرارات التي تم اتخاذها ومستوى الاستخدام وقد شمل المسح 46 وزارة ومؤسسة حكومية وتشير النتائج الأساسية للمسح الى الاتي:

- 59% من المؤسسات الحكومية يتوفر لديها وحدة احصائية او قسم احصاء
- 74% من المؤسسات الحكومية التي يتوفر فيها وحدة احصائية تتشاور وتنسق اعمالها مع الجهاز
- 78% من المؤسسات الحكومية التي يتوفر فيها وحدة احصائية تشارك في ورش عمل حوار المنتجين والمستفيدين التي يعقدها الجهاز
- تشير نتائج المسح الى ان 84.2% من المؤسسات الحكومية التي لا يتوفر فيه ا وحدة احصائية انها تستخدم بيانات الجهاز
- كما تشير نتائج المسح الى ان 83.5% من المؤسسات الحكومية تستخدم البيانات الاحصائية في التخطيط وصنع السياسات واتخاذ القرارات : 71.1% من المؤسسات تستخدم البيانات الاحصائية في التخطيط السنوي والاستراتيجي، 68.4% تستخدم في اتخاذ القرارات، 65.8% تستخدم في تطوير السياسات الداخلية للمؤسسة و 76.3% تستخدم البيانات في تحديد الاولويات وإعداد دراسات الجدوى
- وتشير نتائج المسح الى ان مجالات استخدام البيانات الاحصائية على النحو الاتي:
  - 57.1% من المؤسسات الحكومية تستخدم البيانات في المجالات الاقتصادية
  - 86.15% من المؤسسات الحكومية تستخدم البيانات في المجالات الديموغرافية
  - 75% من المؤسسات الحكومية تستخدم البيانات في المجالات الاجتماعية
  - 69.4% من المؤسسات الحكومية تستخدم البيانات في المجالات البيئية والجغرافية

كما بينت نتائج المسح أهم القرارات والخطط التي تم اتخاذها والعمل عليها بناء على استخدام المؤسسات الحكومية لبيانات الجهاز :

- اعداد الخطط القطاعية التنموية للمؤسسات الحكومية
- زيادة رواتب موظفو القطاع العام استنادا الى مؤشر غلاء المعيشة الذي يصدره الجهاز
- نسبة الحجاج لكل مدينه وقرية حسب عدد السكان
- اعداد الاستراتيجيه الوطنية لقطاع الثقافة
- الاستراتيجيه الوطنية للحماية الاجتماعية
- رفع العمر للزواج المبكر إلى 18 سنة فأكثر
- تحديد أولويات ومشاريع دعم صمود السكان في المناطق المتضررة من الجدار
- الاعتماد على اعداد السكان لفتح مراكز خدمات وصناديق بريد
- اعداد الموازنة السنوية لوزارة المالية

- تحديد صدقة الفطر ونصاب الزكاة بناء على بيانات الأسعار
- دراسة عدد حالات الزواج والطلاق في كل محافظة ومعرفة أسبابها
- إعداد دراسات في مجالات متعددة من الفقر وغلاء المعيشة
- التقرير السنوي لسلطة النقد
- الخطة الاستراتيجية للعنف ضد المرأة
- إعداد خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010

وقد تم عرض نتائج المسح خلال ورشة عمل مع مستخدمي البيانات وقد تم التأكيد على التوصيات التالية:

- إنشاء قسم مختص في الإحصاء في الوزارات والمؤسسات التي لا يتوفر فيها هذا القسم، وتدريب وتأهيل كادر بشري للعمل في هذا القسم.
- هناك حاجة لتأهيل دوائر الإحصاء في الوزارات والمؤسسات المختلفة من خلال الجهاز من حيث التدريب وتأهيل الكادر والعمل المشترك.
- توقيع مذكرات تعاون بين الوزارات والمؤسسات والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
- عقد ورش عمل مشتركة مع الوزارات المختلفة كل فيما يخصه.
- مساعدة ودعم الوزارات والمؤسسات لإعداد قواعد بيانات إحصائية خاصة بها، وبناء سجلات إدارية وفق منهجيات علمية.
- تشكيل لجان تنسيق دائمة بين الجهاز والوزارات والمؤسسات المختلفة لتنسيق العمل فيما بينها.
- التعاون بين الوزارات والمؤسسات المختلفة والجهاز فيما يتعلق بتوحيد المفاهيم والمصطلحات، وإتباع نفس المنهجيات للخروج برقم إحصائي موحد.
- دعم برنامج إنشاء الحكومة الالكترونية - وذلك لتسهيل الوصول إلى البيانات واستخدامها الكترونياً دون الرجوع لإجراءات مطولة للحصول على البيانات من مصادرها المختلفة.

### 3. الاستخدام الفعال للإحصاءات في السياسات

يبيى الجهاز الى تطوير استخدام البيانات الاحصائية في صنع السياسات واتخاذ القرارات بالتعاون والتنسيق مع مستخدمي البيانات في القطاعين العام والخاص وقد قام بتنفيذ عدد من البرامج بالتعاون مع المؤسسات الحكومية، كما قام بتطوير ادوات لقياس اثر استخدام البيانات الاحصائية في صنع السياسات واتخاذ القرارات وقد جاء توثيق هذه الممارسة المتعلقة بتنفيذ مسح الاعاقة لتطوير الاستخدام الفعال للبيانات الاحصائية والاستفادة منها وقد تم ذلك بالتعاون مع مستخدمي البيانات واستنادا الى المبادئ التوجيهية لاعداد الممارسات الجيدة

#### 1.3 المشكلة/موضوع الممارسة

لم تكن البيانات المتوفرة حول الافراد ذوي الاعاقة في فلسطين لتسد الحاجة من حيث التعرف على احتياجات هذه الشريحة ومدى اندماجها في الم جتمع، اذ ان غياب البيانات التي تسهم في رسم السياسات اللازمة للنهوض بواقع الافراد ذوي الاعاقة، شكل عائقا في توفير سلة الخدمات الصحية والاجتماعية لهؤلاء الافراد. من جانب اخر فان التعريف القديم المستخدم في تحديد من هم ذوي الاعاقة لم يأخذ بالحسبان ان

الإعاقة هي عملية مستمرة تبدأ من صعوبات بسيطة وتنتهي بإعاقات دائمة وكبيرة، لذا كان لا بد من تطبيق معايير دولية جديدة خاصة بتصنيفات الإعاقة والتي تأخذ بالحسبان أن الإعاقة هي مفهوم اجتماعي أكثر من كونه مفهوم طبي، يجدر أن يأخذ بالحسبان المعوقات والحواز البيئية التي تحد من مشاركة الأفراد ذوي الإعاقة واندماجهم في المجتمع. من هنا انبثقت فكرة تنفيذ مسح اسري متخصص حول الأفراد ذوي الإعاقة وفق المعايير الدولية.

### 2.3 النتائج التي تحققت

فيما يلي اهم النتائج التي تحققت:

- سد الفجوة المعلوماتية في هذا المجال، من خلال توفير بيانات حول العديد من المؤشرات الهامة التي تساعد في التخطيط ورسم السياسات وتحديد احتياجات الافراد ذوي الإعاقة التي تمكنهم من الاندماج في المجتمع.
- التعرف عن كثب على احتياجات الافراد ذوي الإعاقة من خلال النتائج التي حصلنا عليها.
- استثمار بيانات المسح لاطلاق بطاقة المعاق، والتي من خلالها سيتم تحديد سلة احتياجات هؤلاء الافراد.
- تم التعرف وبشكل اكبر على مدى توفر حقوق الافراد ذوي الإعاقة، تحديدا الاطفال وحماية هؤلاء الافراد وفقا للاتفاقات الدولية.
- توثيق التجربة وتبنيها من قبل المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية

### 3.3 تفاصيل التجربة او الممارسة

تم تنفيذ مسح الأفراد ذوي الإعاقة في الأراضي الفلسطينية في العام 2011، على عينة أسرية قدرها 15,572 أسرة، بهدف توفير بيانات عن الخصائص العامة للأفراد ذوي الإعاقات /الصعوبات من خلال استمارة خاصة تم تصميمها بناءً على أحدث التوصيات ا لصادرة عن منظمة الصحة العالمية الخاصة بتصنيف الإعاقة وكذلك مجموعة واشنطن لإحصاءات الإعاقة، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية المجتمع الفلسطيني . وتم قياس العديد من المؤشرات المرتبطة بالبيئة والبنية التحتية التي يعيشها الفرد من ذوي الإعاقة والاحتياجات المستقبلية ومدى اندماج هؤلاء الأفراد في المجتمع. وستسهم بيانات هذا المسح في التخطيط اللازم لاستصدار بطاقة المعاق ضمن المشروع الذي تعمل عليه السلطة الفلسطينية من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية. علما بان هذا المسح ينفذ لأول مرة في الأراضي الفلسطينية وفي المنطقة العربية. بدأ التخطيط لتنفيذ المسح في العام 2010، من خلال تشكيل لجنة وطنية للمسح، مكونة من الوزارات المعنية والمنظمات غير الحكومية المحلية العاملة في مجال الإعاقة والمؤسسات البحثية والأكاديمية، للاتفاق على مؤشرات المسح والمنهجية والأدوات. وقد نفذت التجربة القبلية في اواخر العام 2010، فيما نفذ المسح الرئيسي في الربع الأول من العام 2011، حيث استمر جمع البيانات من الميدان قرابة الشهر، وتم الاعلان عن النتائج الأولية للمسح في شهر حزيران من العام 2011، وأصدر التقرير الرئيسي في شهر ديسمبر من نفس العام. بلغت موازنة المشروع حوالي 213 ألف دولار، ساهم في تغطيتها كل من وزارة الشؤون الاجتماعية ومنظمة اليونيسف.

### 4.3 عوامل النجاح

لقد كان لتبني مجلس الوزراء فكرة تنفيذ المشروع من خلال توفير الدعم المادي الاثر الكبير في انجاح المشروع، حيث ساهم المجلس بقيمة 120 الف دولار ضمن موازنة المشروع، وحث جميع الاطراف ذات العلاقة على تقديم التسهيلات لعمل الجهاز ووزارة الشؤون لتنفيذ المسح . من جانب آخر فان الشراكة الحقيقية بين الجهاز ووزارة الشؤون الاجتماعية وبقية الشركاء المحليين والمؤسسات الدولية ذات العلاقة اسهمت في تنفيذ المشروع بكل جدارة من خلال تبني جميع مراحل المشروع بأدواته ومنهجيته والإشراف الكامل على كل مراحل تنفيذ المشروع . ايضا لقد كان للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني دورا هاما تمثل في اصراره مواكبة الحداثة في جمع البيانات في المواضيع الجديدة وتطبيق التوصيات الدولية المستحدثة في مجال احصاءات الاعاقة، في سبيل تنفيذ ما دعت اليه الاستراتيجية الوطنية للإحصاءات الرسمية في مجال توفير البيانات للمستخدمين في جميع القطاعات.

### 5.3 التحديات والحلول

صدرت توصيات خاصة من منظمة الصحة العالمية من خلال مجموعة واشنطن لإحصاءات الاعاقة تقضي باستخدام معايير خاصة لقياس انتشار الاعاقة في المجتمعات، و اعتبار الاعاقة أنها عملية مستمرة ولا تتوقف عند حد معين، لذا فان التصنيفات الجديدة تأخذ بالحسبان الصعوبات التي يعاني منها الافراد بمختلف اشكالها، كصعوبات البصر والسمع والتواصل والحركة وغيرها، وعليه فان استخدام المعايير الجديدة لقياس مدى انتشار هذه الصعوبات والإعاقات في المجتمعات من شأنه اعطاء صورة اوضح وأشمل عن نسب انتشار الاعاقة في المجتمع، وبالتالي فقد تم استخدام هذا التعريف في الكشف عن نسب الانتشار الحقيقي للإعاقات في المجتمع الفلسطيني.

ان تقبل المؤسسات العاملة في مجال الافراد ذوي الاعاقة للتعريف الجديد الذي صدر عن مجموعة واشنطن لاحصاءات الاعاقة كان احد التحديات، لذا فقد تم بذل جهودا كبيرة لتعريفهم بفكرة التعريفات الجديدة والهدف منها من خلال عقد سلسلة اجتماعات ولقاءات واطلاعه على الادبيات التي تشير الى ذلك ونتائج الاجتماعات التي عقدتها ادارة المشروع مع خبراء من مجموعة واشنطن لاحصاءات الاعاقة.

ايضا كان هناك تحد آخر تمثل في تقبل المستخدمين ومقدمي الخدمات لنتائج المسح، وهذا ايضا بسبب منهجية العمل والتعريفات التي استخدمت في تصنيف الصعوبات والاعاقة، لذا بادرت وزارة الشؤون والجهاز المركزي للإحصاء في عقد ورش عمل في المحافظات من اجل عرض النتائج وتعريف المستخدمين بمنهجية العمل والتعريفات المستخدمة.

### 6.3 التوصيات التي يمكن توجيهها للآخرين

من خلال تجربتنا ننصح بأن أي جهة ترغب في تكرار مثل هذه التجربة دراسة التصنيفات الجديدة لإحصاءات الاعاقة ومدى ملاءمتها لخصوصية كل مجتمع، وهل التصنيفات تنطبق على هذا البلد ام لا؟ وكذلك التعرف على واقع الحال الموجود في البلد من اجل التمكن من صياغة مؤشرات اضافية تخدم مصلحة الخدمات المقدمة للأفراد ذوي الاعاقة.

ايضا تعزيز فكرة الشراكة الوطنية لما لذلك من اهمية في تبني النتائج والترويج لها بالشكل الامثل.

### 7.3 الخطط المستقبلية والاستدامة

من المهم الاستفادة من هذه التجربة لتعزيزها مستقبلا من خلال مراجعة شاملة للتجربة والبناء على نتائجها في تحسين الادوات وتطوير مؤشرات جديدة. كذلك فان ضمان الاستدامة المالية لمثل هذه المشاريع مهم، ان كنا بصدد تقييم مدى الاستفادة من الخدمات التي قدمت ونقدم للأفراد ذوي الاعاقة، من خلال تثبيت هذا الملف على اجندة صناع القرار في الدولة كاستحقاق مستمر.

### 8.3 التغذية الراجعة من المستفيدين

لقد تلقى الجهاز عددا من المساهمات التي تفيد في تقييم التجربة، لعل ابرزها اعادة النظر في استخدام اعاقه الصحة النفسية كنوع من انواع الصعوبات والإعاقات والتعريف المستخدم لحصر هذه الاعاقه، وبالفعل قام الجهاز بدراسة الامر وتم الاتفاق على استبعاد هذا التصنيف في المسوح المقبلة نظرا لضعف التعريف، وعدم انطباقه بشكل كبير في مجتمعنا. من جانب اخر كان هناك تغذية راجعه من البعض تفيد بضرورة اعادة النظر في بعض الاسئلة المرتبطة بالخدمات التي تقدم للأفراد ذوي الاعاقه، من حيث مدى مطابقتها على واقعنا، وخاصة فيما يتعلق بالبنية التحتية للبيئة . ايضا ادارة المشروع اخذ ذلك بالاعتبار عند تنفيذ دورات مستقبلية.

### 9.3 المستندات والوثائق الداعمة

مرفق استمارة المسح ودليل التدريب